وعدم الاشراك نوجه نفيها في الاول الى مفعول المشية كما هو قياس انصباب النفي الى القيد كما صرح به الشيخ عبد القاهر
ووصى بحفظه السعد بعد نقله عن دلائل الاعجاز له وقد اعترف بذلك السائل حيث جعل عين المقدم مشية الاشراك في
سؤاله للبرزنجي وفي اجابته ثم انصب نفيها اعني لو في الجزء الاخير اعني ما اشركنا الى النفي ايضا فصار العدم نفيين ونفي العدم
اثبات فتعلقت المشية بالاثبات اعني الاشراك وسلب نفي ما اشركنا فبقي اثبات الاشراك فلا جرم كان معناها لكن شاء اشراكنا
فاشركنا وهذا بلا شك هو مقصود المتكلمين بذلك الكلام الرادين على الرسل عليهم الصلاة والسلام فانه المتفرع في الرد على من طلب
منهم ترك ما هم متلبسون به من الاشراك بقوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا امرًا ان لا نعبد والآباء
وكيف لا يكون ذلك مرادهم وهم القائلون اذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباءنا والله امرنا بها وليس ذكرنا هذا استدلالا
على مرادهم انه لو شاء الله ما اشركنا فان من نوى منها مستقل بالدلالة على ما ذكر وانما ذكرنا هذه الآيات ليعلم ان كلامهم وعبارتهم
نفس واحد ومقصد متحد ولو سلم لنا الآية كما قاله السائل في اجابته انما المنتج لكن ثبت المشية فانتفى الاشراك او لكن
انتفى عدم الاشراك فانتفت المشية هذا كلامه ومراده بثبوت المشية وانتفائها مشية الاشراك نفسه لانه قد سلم ان ذلك
عين المقدم فلا يتوهم ان مراده لكن ثبت مشية عدم الاشراك وانتفت مشية عدم الاشراك لانه سلم ان ثبوت مشية الاشراك
عين المقدم انما نزاعه في جعلهم لا اشركنا نتيجة ثبوت المشية لصار المعنى على كلامه لكن ثبت مشية الاشراك بانتفاء الاشراك
وهذا فاسد باعتبار قصد المتكلم وباعتبار الواقع وفاسد على ما علمته من التحقيق السابق قريبًا وعلى الانتاج الثاني صار المعنى
لكن انتفى عدم الاشراك فانتفى مشية الاشراك ومآله الى لكن وقع الاشراك فلم يشاه ولقد آل تقريره الى فساد في المعنى مع
فساد في اللفظ المخالف للقواعد واذا استوضحت ما قررناه آنفًا لم تحتج الى زيادة في بيان فساد ما قاله وما حصر
الانتاج فيه وانظر في قوله تعالى لو شاء الله ما تلوته عليكم هل المراد لكن شاء تلاوته فلم اتل او لكن انتفت عدم تلاوته فلم ابينا
حاشاه ان يفوه الرسول بكلام باطل وخلا منه التسجيل على نفسه بان تلاوته غير مرادة لله والامر واضح ان قلت قد قررت
ان لو مستعملة في الآية باعتبار المعنى الاكثر فهل يصح ان يجعلها مستعملة على الاستعمال المكثور الذي عليه التدوين الميزاني قلت
نعم يمكن ذلك فيها بان نقول التالي وهو عدم الاشراك منتف في الواقع كانتفاء الفساد في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فيستدل به على انتفاء مشية عدم الاشراك كما استدل بانتفاء الفساد على انتفاء تعدد الآلهة ولا يخفى ان مشية عدم الاشراك
مستلزمة لعدم مشية الاشراك قطعًا فانتفاؤه اعني المقدم مستلزم لانتفائه اعني ملزومه الذي هو عدم مشية الاشراك
حتمًا وانتفاء عدم مشية الاشراك انما يكون بتحقق مشية الاشراك فثبت ان اشراكهم بمشية الله كما افادته عبارتهم وبمثل هذا التحرير
قرر المحقق ابو السعود قوله تعالى لو شاء الله ما تلوته عليكم فكلام المفسرين في آية لو شاء الله ما اشركنا لك ان تخرجه على هذا
المعنى ولك ان تخرجه على ما قررناه وهو الاظهر اذ هو الاستعمال الاكثر وهذا التقرير مما يزيدك يقينًا بعدم اعتبار المنطقي للو النافية
لمثبت ولا مثبتة لمنفي وبهذا التحقيق يظهر لك في الآية جلية الحال وتتضح لك الاوهام التي اشتمل عليها السؤال فعرف ذلك الامر قبل
القواعد جبرًا ومن ليس كذلك لم يرد هذا العلم قدر **المقام الثاني** في بيان ما في الاجوبة من الاختلال ونرتب
ذلك على ترتيب سياقها الاول فالاول قوله قول البرزنجي فلم نرهما ركبا القياس الاستثنائي كما ركبه السائل الخ لم يرد لم يركبا القياس
فيرد على كلامهما السؤال حتى يرد عليه ان تركيب القياس بالفعل لم يشترط من له ادنى مسكة في علم الميزان بل اراد لم يركبا التركيب الخاص
الذي ركبه السائل **قوله** لكنا اشركنا فشاء اشراكنا يريد انه من استثناء نقيض التالي المنتج نقيض المقدم بناء على ان
العينين نفيان وانه لا اثر للو فيهما كما هو الحق في ذلك الاستعمال ولم يستثن عين المقدم لينتج نقيض التالي اعني لكن شاء عدم اشراكنا
فلم نشرك لكونها كاذبة وما ذكره وان كان صحيحًا باعتبار القاعدة المنطقية لكنه بعيد عن قصد المتكلمين فانه ليس قصدهم عمل

مشية

مشية الاشراك معلولة لوقوع الاشراك كما انه في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بل مصب غرضهم كون اشراكهم واقعا بمشية الله وكل معنى
يصح حمل الكلام عليه يجعل معنى الكلام بل لابد من ملاحظة غرض المتكلم بكلامه ولذا كان من قرائن الدلالة قرينة الحال **قوله** نظيره قوله
الخ يعني انه نظيره في ان المستثنى نقيض التالي المنتج لنقيض المقدم اعني لكن لم يفسدا فلا آلهة وانما النقيضان في الآية نفيان لان العينين
اثباتان بخلاف الآية الاولى **قوله** وهذا انما يتوجه الخ هذا كلام ندعي فيه المذهب واطرح المعنى اللغوي والا فاين الدليل على ما سنا وفي المشية
والرضا في الآية **قوله** وكون الاشراك بالمشية مفروغ منه مسلم عندنا وعندكم ان كان من تتمة ما يحكيه عن المشركين فالمراد عندنا طائفة الشرك ومنكم
اي معشر الانبياء وان كان استئنافا فالمراد عندنا معشر الاشاعرة وعندكم معشر المعتزلة فعلى الاول قد بناه على ان عقيدة المشركين والانبياء عليهم الصلاة
والسلام عقيدة اشعرية وعلى الثاني فهو جعل كلام المعتزلة ومجازفة ظاهرة في المقال ثم ان البحث منه مبني على غير اساس وعلى غير مراعاة لمعنى
المشية المتعلقة بفعل الغير وقد صرح الشهرستاني في نهاية الاقدام وهو امامهم في علم الكلام ان مشية فعل الغير لا تكون الا بمعنى المحبة والمال في
الاستدلال على ذلك بما يعرف حقيقة ذلك من له اهلية العرفان فان المشية هي الارادة وحقيقتها ما يخصص الافعال بوجه دون وجه وقدر
دون قدر ولا يخصص الفعل الا فاعله وما يجده الانسان من انه يريد ان يكرم زيد عمرًا مثلا فهي بمعنى المحبة لذلك واذا عرفت ذلك فالمشركون
يريدون بمشية الله لاشراكهم محبته له نظير قولهم في المعاصي والله امرنا بها فان المامور به محبوب له ولذلك كان الرد عليهم هنا وهناك
من واد واحد فقال هناك اتقولون على الله ما لا تعلمون وهنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وقال ولا يرضى لعباده
الكفر وليس ذلك خطاب للمؤمنين لعلمهم بذلك فهو خطاب لمن زعم انه تعالى يرضى الكفر والرضا هو المحبة والبحث لغوي واضح لكن المتعصب
اعمى البصائر عن النفوذ فيما يهتدى به الى الاصابة واما قسمة المشية الى مشية مرضية ومشية غير مرضية فلا وجه له ولا برهان عليها لغة
ولو كان كذلك لما كانت الارادة من حيث هي والمشية نقيض الكراهة ولزيادة الكلام فيها على آخر **قوله** حتى ينهض الخ يريد ان المشركين
ادعوا ان اشراكهم مراد الله مرضي فهو يحب تعالى عائدا الى الاخير لا الى الاول والاشعري انما يذهب الى الاول فليس قائلا بعقائد المشركين
ولا ريب ان التوبيخ عائد الى دعواهم كونه ما فعلوه محبوبا لله كما المعنى اللغوي لمشية فعل الغير فالحق ان مقالة المشركين هذه ليست قولا
للمعتزلي ولا للاشعري لان الكل لا يقولون ان الله لا يحب المعاصي وان قالت الاشاعرة انه تعالى يريدها فلا يقولون انه يحبها
ومن ثم قسموا المشية الى مرضية وغير مرضية ولكن الطائفتين لا تزال كل واحدة منهما ترمي الاخرى بكل مقالة شنعاء ولا تنظر كل واحدة
منهما الى الاخرى الا بعين الازدراء **قوله** وقد اقر الزمخشري بالحق في مواضع الخ يريد انه اقر جار الله بان الله تعالى يفعل القبيح
ولا يقبح منه كما هو مذهبهم اعني الاشاعرة واستدل على ما قاله في سورة التغابن من انه خفي وجه الحكمة علينا في خلقه تعالى لمن علم انه
لا يفعل الا القبيح وخفاء وجه الحكمة بعد ثبوت البراهين بانه تعالى حكيم لا يضر ولا يقدح في حسن ما جهلنا حكمته بل ما جهلنا حكمته
ارجعناه الى الحكمة المطلقة هذا خلاصة ما في التغابن فهل هذا اقرار بانه تعالى يفعل القبيح ولا يقبح منه كما هو رأي صاحب الجواب او اقول
بان لا قبيح في افعاله وانها كلها حسنة وانا نجهل وجه الحكمة في بعضها لا يخرجها عن الحسن وقد اجاب الله تعالى على الملائكة عليهم السلام
ان سيكون تعالى في الارض من يفسد فيها بالحكمة المطلقة فقال اني اعلم ما لا تعلمون فما اجاب الله اسوة في ذلك ولو كان الرجوع الى الحكمة المطلقة
عجز للزمك في جوابه تعالى على الملائكة **قوله** ولم يقل ذلك الخ القول بذلك في جميع المواضع صحيح وما كل صحيح يتعين القول به
بل اذا ظهرت الحكمة في فعل من الافعال برهان عقلي او نقلي فابرازها تام في بيان حكمته تعالى وقد اظهر تعالى في كتابه العزيز الحكم الخاصة
والعامة فيعلل بعض افعاله بالحكمة الخاصة مثل تعليل خلق الجن والانس بالعبادة وبعض الافعال يعللها بالحكم المطلقة كما ذكرنا
قوله في جواب الجواب قال البيضاوي ينافي ذلك قوله تعالى الخ اذا عرفت ما حققنا من ان مشية فعل الغير محبة لا ارادة حقيقة
علمت ان البيضاوي واهم في دعوى المنافاة فان المشية في الآية المحكية عن المشركين بمعنى المحبة لانها مشية لفعلهم وفي لو شاء لهديكم
بمعناها الحقيقي لان جعلهم مهتدين فعله فجعل الآيتين متنافيتين غير صحيح فالتوفيق باطل **قوله** وكلاهما لا يأباه الخ اما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)